

الباروميتر العربي - الدورة السابعة

لبنان: تقرير استطلاعات الرأي العام

أكتوبر 2022

الملخص التنفيذي

تستمر أزمة لبنان السياسية والاقتصادية بلا هوادة؛ إذ لم يتم التوصل إلى حلول للأزمة المالية التي يعاني منها لبنان منذ 2019، بينما لا يزال مرفأ بيروت منطقة خطرة بعد عامين من الانفجار، وقد فاقمت جائحة كوفيد-19 من الوضع. على هذه الخلفية من الكوارث المالية وكوارث الصحة العامة، أصبح لبنان بلد الظروف الشديدة. وجد الباروميتر العربي العديد من الآراء التي تميل لأحد طرفي النقيض (الحد الأدنى أو الأقصى) في لبنان قياساً إلى أي استطلاع آخر تم إجراؤه في أي بلد. من بينها، كثرة الآراء المتناهية في عدم الرضا عن الأداء الحكومي، وتدني مستويات الثقة في الآخرين، وفي الوضع الاقتصادي وأفاق تحسنه، بينما بلغت التصورات حول الفساد الحكومي نسباً عالية بدرجة غير مسبوقة.

يُعد تصنيف اللبنانيين للاقتصاد متديناً للغاية. أقل من 1 بالمائة يقولون إن الاقتصاد جيد أو جيد جداً. كما يظهر من الآراء أن توقيت الجائحة أسهم بقوة في هذه المشكلة، إذ يعتبر المواطنون أن التحديات الاقتصادية هي أكبر مشكلة تسببت فيها الجائحة. في الوقت نفسه، يفيد 15 بالمائة فقط بحصولهم على مساعدات من أي نوع، ومن بين هؤلاء، تبين أن أغلب المساعدات جاءت من الجمعيات الخيرية أو المنظمات الدولية، مع قول 2 بالمائة فحسب أنهم حصلوا على المساعدة من الحكومة.

الصورة العامة للتحديات التي تواجه البلد في تقدير المواطنين تتضح من حقيقة أنه رغم المصاعب المالية الهائلة، فإن نحو نصف المواطنين (48 بالمائة) يقولون إن الوضع الاقتصادي هو أهم تحدٍ يواجه لبنان، يليه بفارق كبير الفساد (23 بالمائة). وعلى المقياس بين "جيد جداً" و"سيئ جداً"، يقول 85 بالمائة إن الوضع الاقتصادي الحالي "سيئ جداً". لا يقتصر الأمر على أن الوضع القائم سيئ جداً، إنما يفتقر اللبنانيون أيضاً إلى الأمل في مستقبل بلدهم؛ إذ أن آراء المواطنين وتقديراتهم حول المستقبل ليست متفائلة. لدى السؤال عن الوضع الاقتصادي وكيف سيكون بعد عامين إلى ثلاثة أعوام، يقول 61 بالمائة إنه سيكون أسوأ إلى حد ما أو أسوأ كثيراً، ويقول النصف تقريباً إن جودة حياة أبنائهم ستكون أسوأ من جودة حياتهم. يتبين فيما يخص السؤالين، أن المواطن اللبناني هو الأكثر تشاؤماً عبر المنطقة.

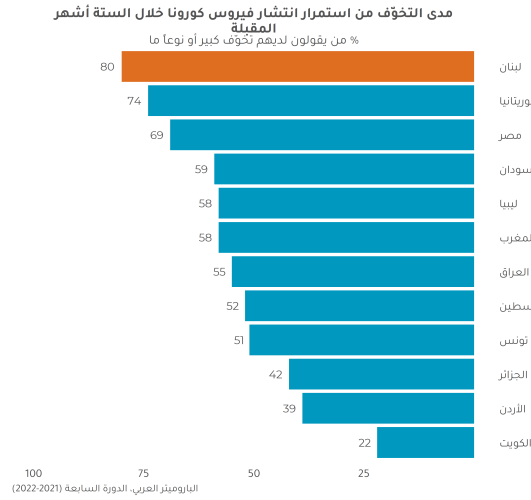
المؤكد أن الوضع الاقتصادي عامل مهم في تدني مستوى الثقة بالمؤسسات السياسية. فإلى جانب انعدام الرضا بمعدلات عالية وتدني مستويات الثقة في المؤسسات السياسية، ثمة مستوى مرتفع من الإحباط. فالاهتمام بالسياسة بلغ معدلات متدنية غير مسبوقة، وهناك عدد كبير من المواطنين لا يؤمنون بأن أي عمل قادر على التأثير على الحكومة. كما ينزع المواطنون إلى التعبير عن إحباطهم من الظرف القائم خارج نطاق القنوات السياسية. فاللبنانيون من بين المواطنين الأنشط في التظاهر عبر المنطقة، كما أنه ورغم مشكلات لبنان التي تتحملها الحكومات المنتخبة، لم يتخلّ المواطنون عن الديمقراطية بعد؛ إذ تؤيد أغلبية هائلة من المواطنين أن الديمقراطية قد تكون بها مشاكل، لكنها لا تزال أفضل نظم الحكم.

كانت هذه بعض النتائج الأساسية لاستطلاع الرأي الممثل لمستوى الدولة الذي تم تنفيذه في لبنان عبر مقابلات تمت وجهاً لوجه مع المواطنين، من قبل الباروميتر العربي. اشتمل الاستطلاع على 2399 مقابلة مع مواطنات ومواطنين تم اختيارهم عشوائياً من جميع المحافظات، وهذا في الفترة من 16 ديسمبر/كانون الأول 2021 إلى 8 فبراير/شباط 2022، باستخدام منهج العينة المجمعة متعددة المراحل. هامش الخطأ في الإبلاغ بالنتائج هو نقطتين مئويتين. الاستطلاع هو جزء من الدورة السابعة للباروميتر العربي، وهو أكبر استطلاع متوفر علناً لآراء المواطنين عبر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بعد انتشار جائحة كوفيد-19. تتوفر معلومات إضافية عن الاستطلاع على: www.arabbarometer.org.

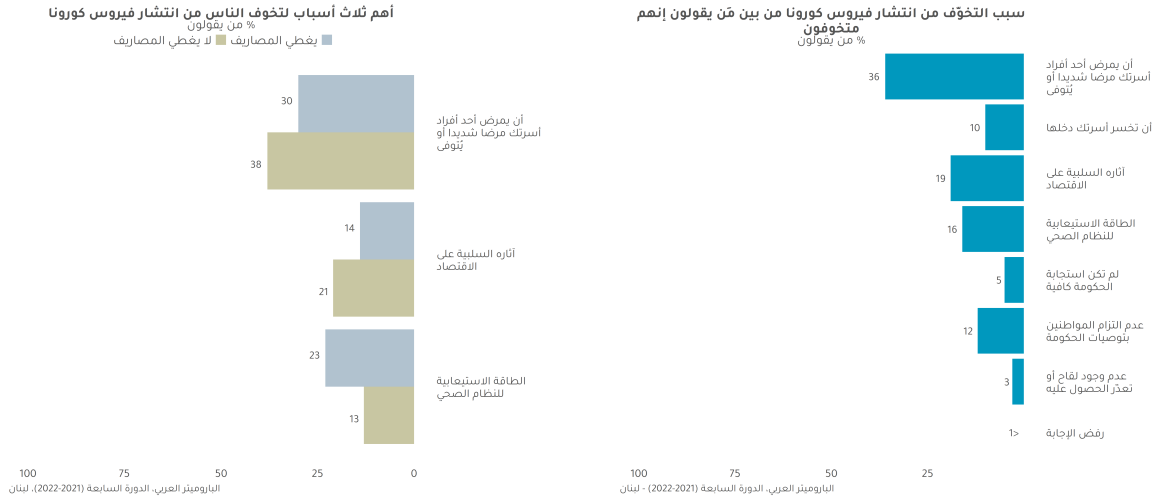
COVID-19

أثناء النصف الثاني من فترة تنفيذ الاستطلاع، تعرض لبنان للموجة الثانية من جائحة كوفيد بسبب انتشار سلالة أوميكرون¹. عكست آراء المواطنين تجاه كوفيد حينئذ خوفاً من الفيروس؛ إذ تبين أن معدلات القلق في لبنان من كوفيد هي الأعلى عبر المنطقة. إجمالاً، يقول 80 بالمائة من المواطنين إنهم قلقون إلى حد ما أو قلقون جداً من انتشار كوفيد خلال الأشهر الستة المقبلة.

¹ رابط تقرير منظمة الصحة العالمية حول كورونا في لبنان.

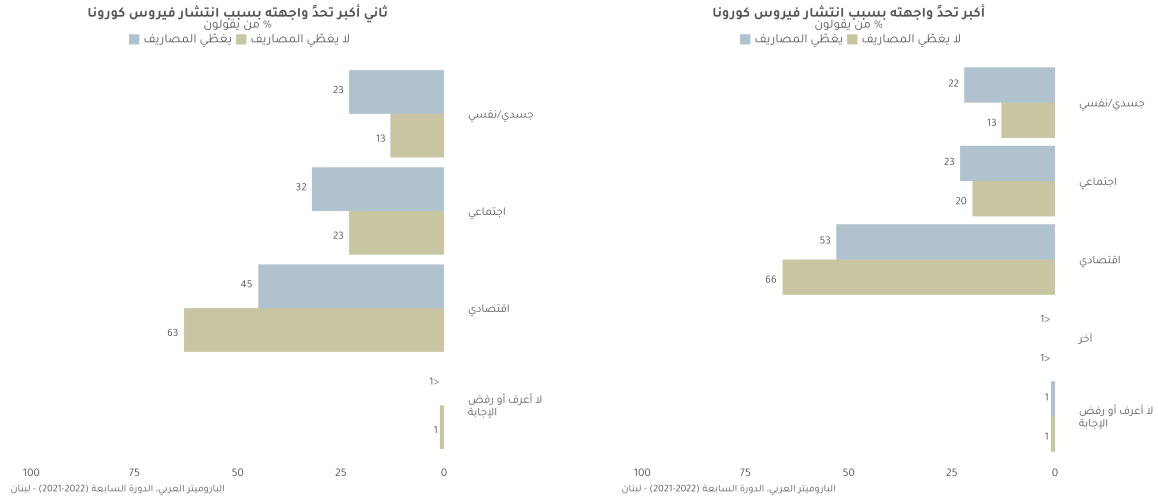


السبب الرئيسي للقلق هو مرض أو وفاة أحد الأقارب (36 بالمئة)، يليه بفارق كبير الآثار الاقتصادية السيئة للجائحة (19 بالمئة) ثم الخوف من سقوط النظام الصحي (16 بالمئة). هناك انقسام حاد بين من يمكنهم تغطية نفقاتهم الشهرية ومن لا يمكنهم ذلك. بينما تتفق الفئتان على أن أكبر سبب للقلق من الفيروس هو الخوف من مرض الأهل، فإن من لا يمكنهم تغطية نفقاتهم يقبلون بنسبة أكبر على القلق (38 بالمئة مقابل 30 بالمئة). كما أن نسب قلق المواطنين من الفئتين حول الآثار الاقتصادية السلبية للجائحة وحول انهيار المنظومة الصحية تتبع نمطاً معكوساً بين هذه الفئة وتلك. فالمواطنون غير القادرين على تغطية نفقاتهم الشهرية يخشون أكثر الآثار الضارة على الاقتصاد مقارنة بالقلق من انهيار المنظومة الصحية، بينما العكس صحيح بالنسبة لمن يمكنهم تغطية النفقات.

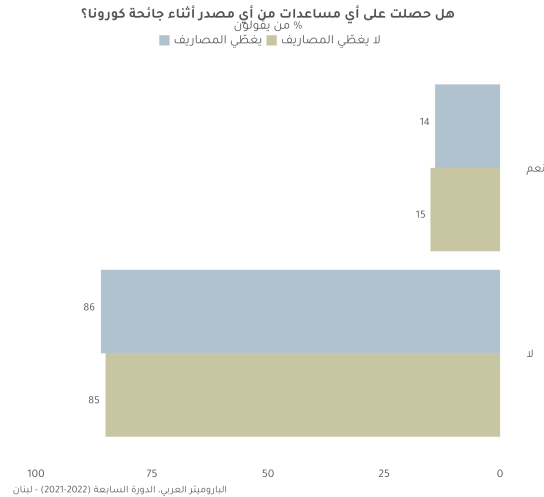


أسباب القلق المختلفة بحسب النصيب من الدخل متفقة مع التحديات المتصلة بكوفيد التي تواجهها هذه الفئة وتلك. سأل الباروميتر العربي المواطنين عن أكبر تحديين على صلة بكوفيد بالنسبة لهم، مع ترتيب هذه التحديات من حيث الأهمية. التحديات المحتملة المتاحة لاختيار المواطنين يمكن تقسيمها إلى مخاطر بدنية/عقلية (التقاط العدوى أو التعامل مع الآثار الجانبية طويلة الأجل لكوفيد، والآثار النفسية/العاطفية الضارة) ومخاطر اجتماعية (اضطراب تعليم الأطفال، قيود على

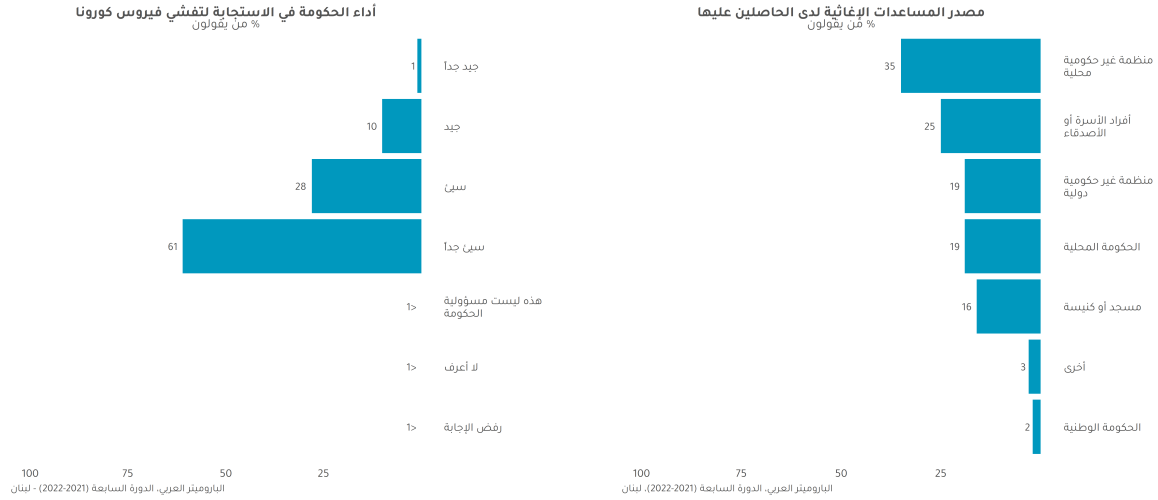
النشاط السياسي، اضطراب الحياة الاجتماعية) وأخرى اقتصادية (ارتفاع تكاليف المعيشة وتراجع توفر السلع الأساسية وخسارة الدخل). المواطنون الذين لا يمكنهم تغطية نفقاتهم الشهرية هم الأكثر إقبالاً على ذكر تحدٍ اقتصادي. في الترتيبين الأول والثاني للكبر التحديات. والتحديات الاقتصادية هي الإجابة الأكثر شيوعاً من الفئتين، لكن من يمكنهم تغطية نفقاتهم يقبلون على القول بأن تحدٍ اقتصادي هو أكبر تحدي تابع عن كوفيد بواقع 13 نقطة مئوية أقل، و18 نقطة مئوية أقل فيما يخص ذكر تحدٍ اقتصادي في الترتيب الثاني. بطبيعة الحال، فإن من يمكنهم تغطية نفقاتهم الشهرية يعانون من وضع اقتصادي أقل هشاشة من المواطنين غير القادرين على تغطية النفقات، لكن هذه النتائج تسلط الضوء على الآثار الاقتصادية الأكبر على المواطنين الأدنى دخلًا.



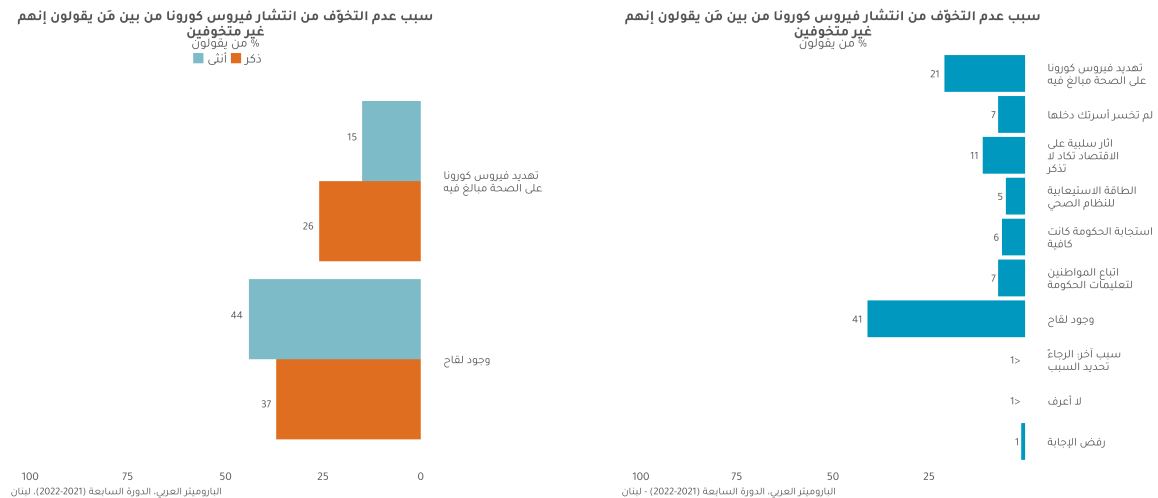
يبير مخاوف الفئة الأضعف اقتصادياً أيضاً عدم توفر الدعم أثناء انتشار الجائحة. إن كل من أولئك القادرين على تغطية نفقاتهم الشهرية وغير القادرين - على السواء - يفيدون بالحصول على المساعدات بنفس الدرجة، إذن يبدو أن درجة معاناة المواطن من المصاعب الاقتصادية لا تؤثر على احتمالات حصوله على المساعدة.



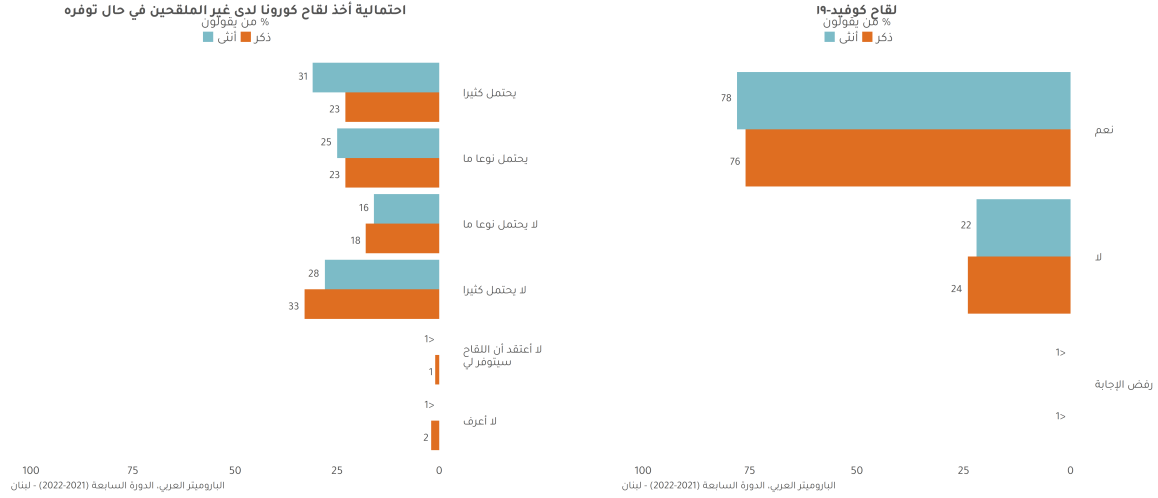
على ضوء المذكور، يُفهم إحباط المواطنين من تعامل الحكومة مع كوفيد: إذ يذكر 11 بالمئة فقط من المواطنين أن الحكومة تحسن بمستوى جيد أو جيد جداً التعامل مع انتشار عدوى كوفيد. لدى سؤال القلة الحاصلة على إغاثة من الجائحة عن الجهة التي قدمت المساعدات لهم، يقول 2 بالمئة فقط إنها الحكومة الوطنية؛ فالمنظمات غير الحكومية والأهل والأصدقاء هم الأكثر تقديماً بكثير للمساعدة بحسب الاستطلاع. من الواضح أن المواطنين اللبنانيين يفهمون بوضوح عدم قدرة الحكومة أو إغاثتها في تقديم الإغاثة من الجائحة.



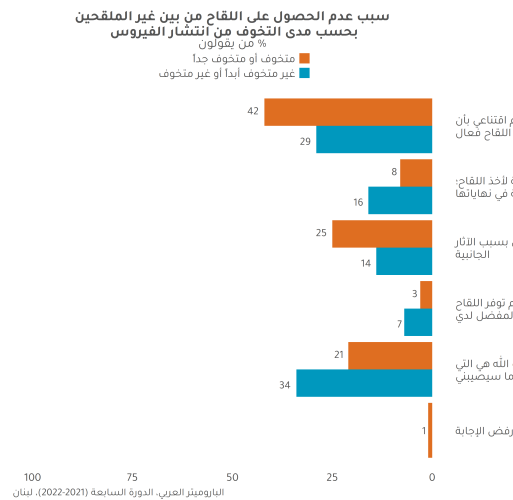
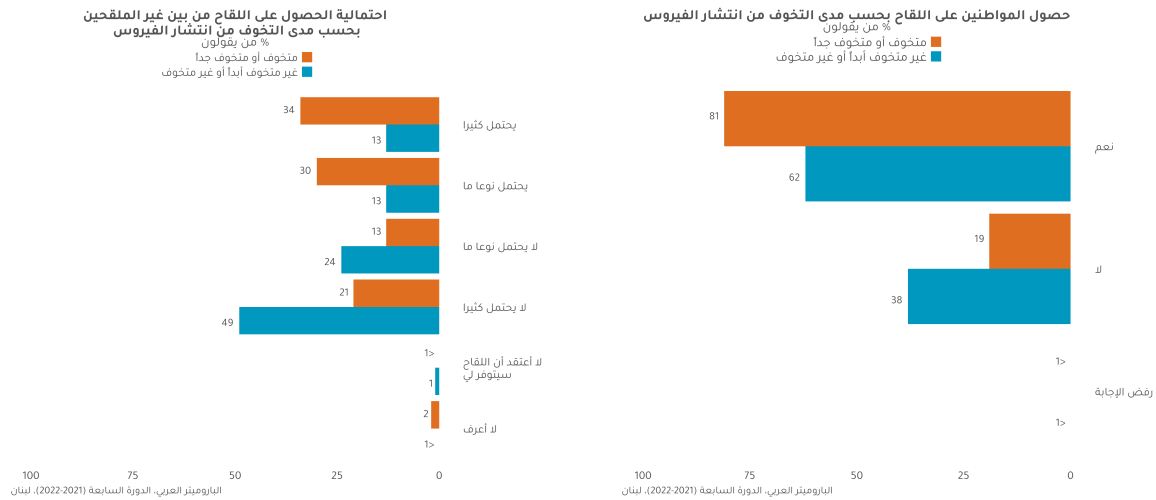
من بين العشرين بالمئة من المواطنين غير القلقين من انتشار العدوى، كان توفر اللقاح هو السبب الأساسي لهذا الرأي (41 بالمئة)، ثم الاعتقاد بأن تهديد الفيروس مبالغ فيه (21 بالمئة). على النقيض من الرأي السائد بين المواطنين القلقين من العدوى، فإن الأسباب الأساسية لغياب القلق حول الفيروس في صفوف المواطنين غير القلقين، لا يبدو أنها تتباين كثيراً بحسب مستوى الدخل، لكن ثمة انقسام كبير بناء على النوع. فالنساء أقل قلقاً لوجود اللقاح (44 بالمئة مقابل 37 بالمئة) والرجال أكثر إيماناً بأن تهديد الفيروس مبالغ فيه (26 بالمئة مقابل 15 بالمئة).



هذا التباين في التقديرات بين النساء والرجال لأسباب عدم القلق من كوفيد، لا يقتصر فقط على حالة توفر اللقاح، إنما يمتد أيضاً إلى الإقبال على الحصول عليه. بينما يفيد الرجال والنساء بالحصول على اللقاح بنفس المعدل، فإن النساء غير الحاصلات على اللقاح يقلبن أكثر من الرجال غير الحاصلين عليه على القول بأنهن يُرجح بدرجة كبيرة أو متوسطة أن يحصلن على اللقاح. نظراً لارتفاع معدلات حصول النساء على اللقاح ونية الحصول عليه بالنسبة لغير الملقحات بعد، فمن المفهوم أن وجود اللقاحات يخفف من قلق النساء إزاء كوفيد.



رغم أن وجود اللقاح هو أول سبب لعدم اهتمام المواطنين بانتشار كوفيد، فهناك اختلاف كبير في النسب (مواطنون يشعرون بالقلق ومواطنون غير قلقين) في صفوف من أبلغوا بحصولهم على اللقاح. رغم أن أغلب الفئتين يقولون إنهم حصلوا على اللقاح، فإن الأقل قلقاً من انتشار كوفيد أقل حصولاً على اللقاح بواقع 19 نقطة مئوية مقارنة بالقلقين من انتشار العدوى. كما أن في صفوف غير الحاصلين على اللقاح، فالأفراد غير القلقين إزاء انتشار العدوى في المستقبل هم الأقل قولاً بأنهم يعتزمون الحصول على اللقاح. يظهر من هذا أن القلق في صفوف غير الحاصلين على اللقاح وغير القلقين لا يعكس بالضرورة عدم الثقة في اللقاح، إنما أن من يثقون في اللقاح بالقدر الكافي يعتقدون أن حصول الغير على اللقاح سوف يحميهم.

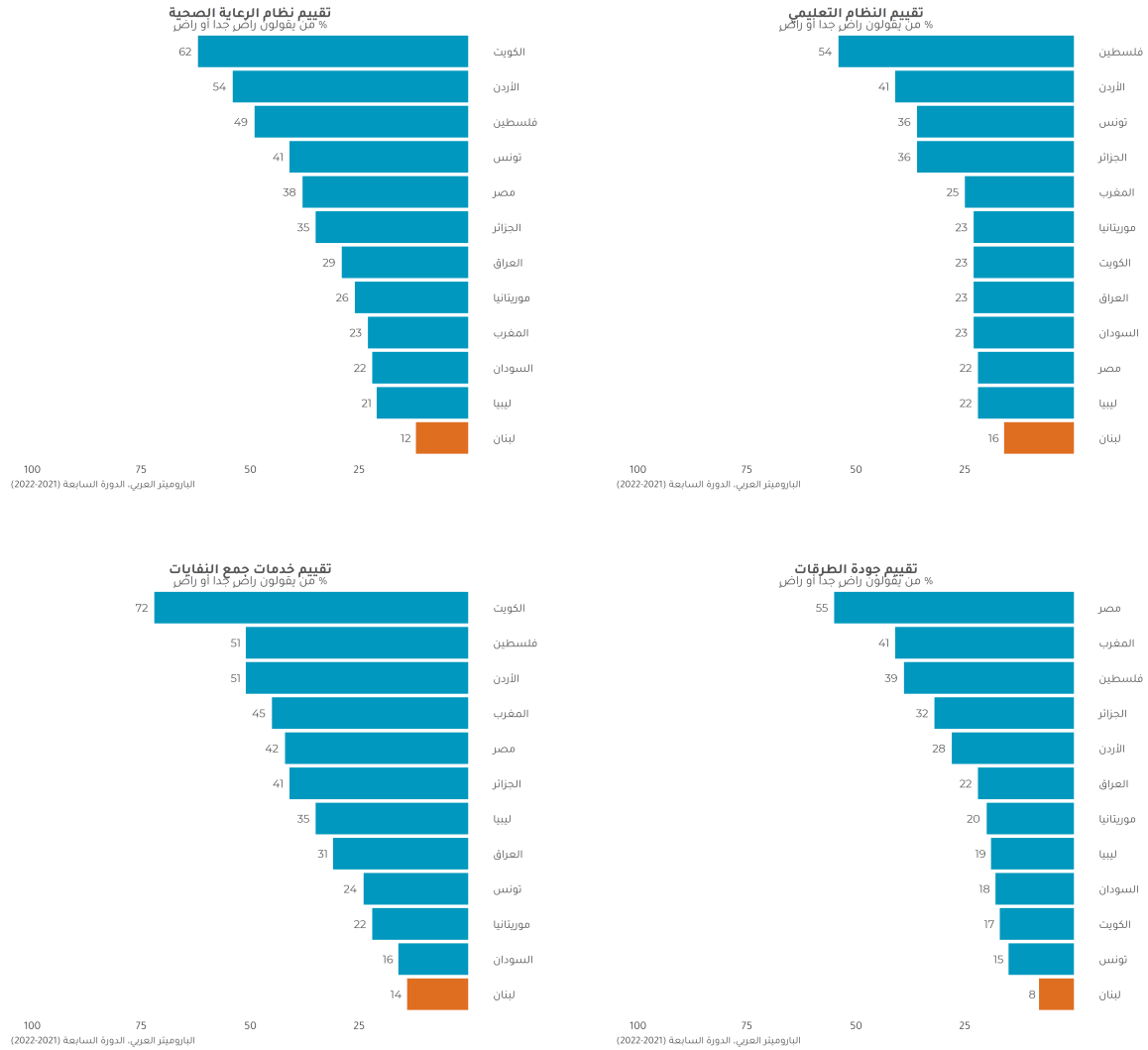


ومن بين من لا يعتزمون الحصول على اللقاح، فإن أكبر سبب هو إما الاعتقاد بأن اللقاح غير فعال أو أن الإصابة بالعدوى هي أمر في يد الله. الشباب وأصحاب المستوى التعليمي الأعلى ومن يعيشون في الحضر هم الأكثر إقبالاً من الفئات الأخرى على القول بأنهم لن يحصلوا على اللقاح لأنه غير فعال. أما الأكبر سناً والهاصلون على التعليم الثانوي فقط أو أقل وسكان الريف فهم الأكثر إقبالاً من الغير على القول بأن المرض في يد الله. يُلاحظ أنه من بين من لا يرجح حصولهم على اللقاح، أن من يقولون إنهم غير قلقين من كوفيد أقل إقبالاً على الظن بأن اللقاح غير فعال، مقارنة بالقلقين من انتشار كوفيد. وغير القلقين من انتشار كوفيد والذين لا يرجح حصولهم على اللقاح هم الأكثر إقبالاً على القول بأن المرض في يد الله، مقارنة بذكر "عدم فعالية اللقاح" بنسب أقل.

السياسة والاقتصاد

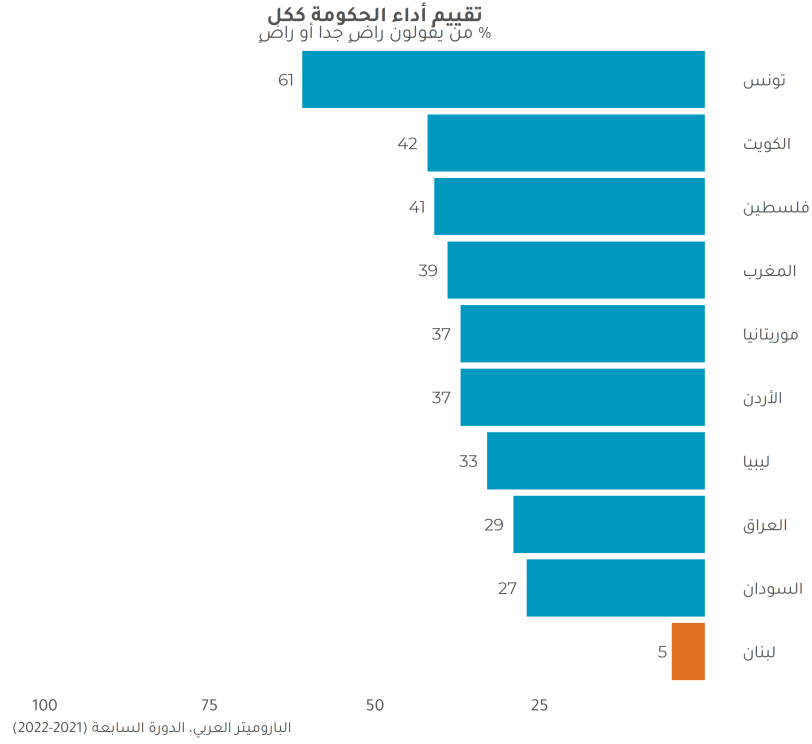
إنّ الإحباط الذي يعبر عنه المواطنون اللبنانيون فيما يخص تعامل حكومتهم مع جائحة كوفيد، ليس إلا نزرأ يسيراً من إحباطهم من الأداء الحكومي بشكل عام. نظراً للظروف الحالية في لبنان، ليس هذا بالأمر المثير للدهشة بالمرة. فمُنذ 2019، يتعرض لبنان لواحدة من أسوأ الأزمات المالية في التاريخ الحديث. ولقد زاد انفجار مرفأ بيروت وجائحة كورونا من المشاق التي تواجه البلاد. يعرب المواطنون اللبنانيون عن أقل مستوى رضا عن جودة الشوارع وجمع القمامة والرعاية

الصحية وجودة التعليم عبر مختلف دول المنطقة. من غير المدهش أن أغلب الناس يشيرون إلى سوء إدارة الحكومة للأمور كسبب لهذا.

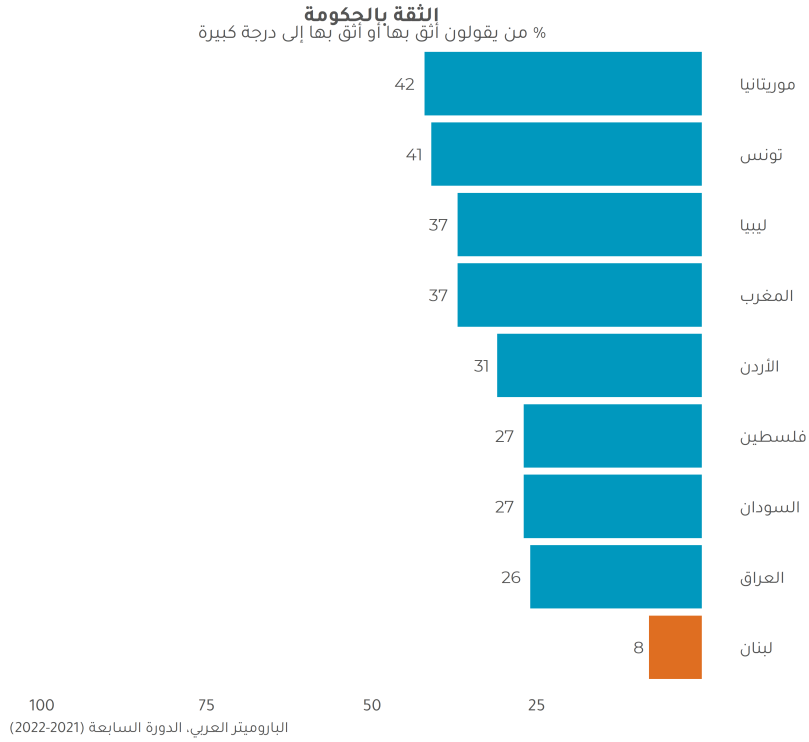


أزمة جمع النفايات الحالية تعد مثلاً واضحاً. يكافح لبنان في ملف إدارة النفايات منذ عقود. ولقد أصدرت الحكومة أول قانون يتعلق صراحة بإدارة النفايات في 2018، لكن لم تنفذه بعد. وفي خضم الأزمة المالية التي تصاعدت في 2019، اختارت الحكومة أن تدفع لمتعاقدين على إدارة القمامة بالليرة اللبنانية بدلاً من الدفع بمخزونها المتناقص من الدولار الأمريكي. وفي مطلع 2021، فرضت الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات على رجل أعمال لبنانيين حصلوا على عقود إدارة نفايات، على صلة باتهامات فساد تتصل بهذه العقود.

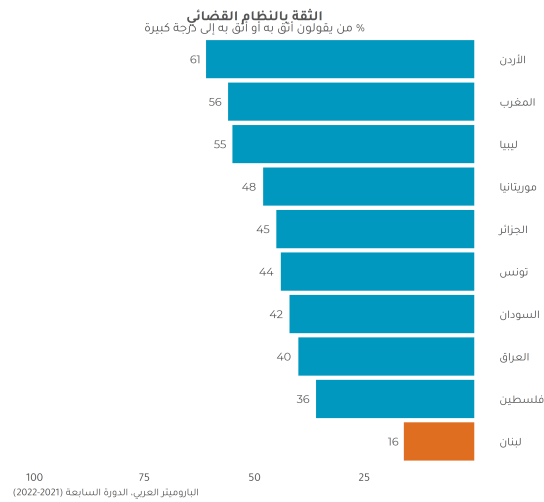
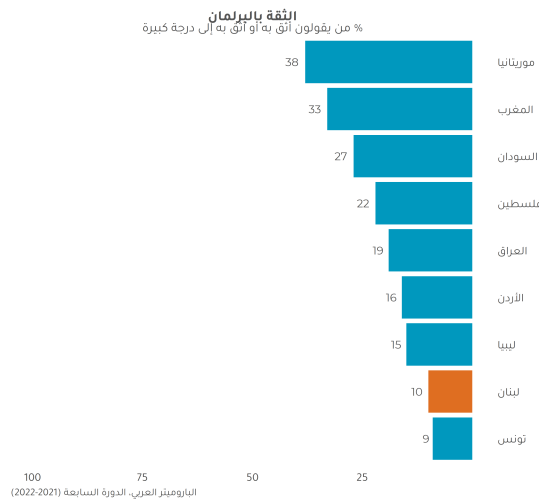
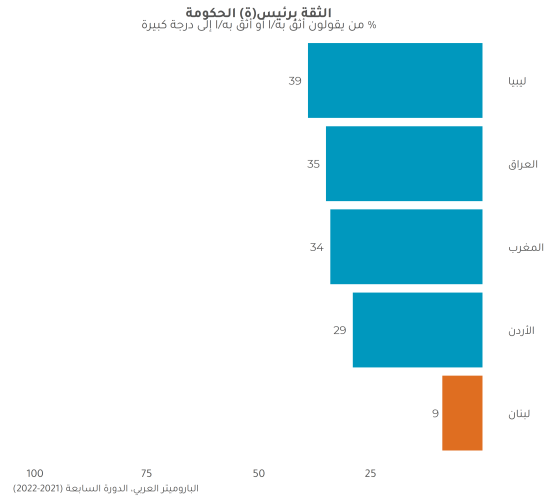
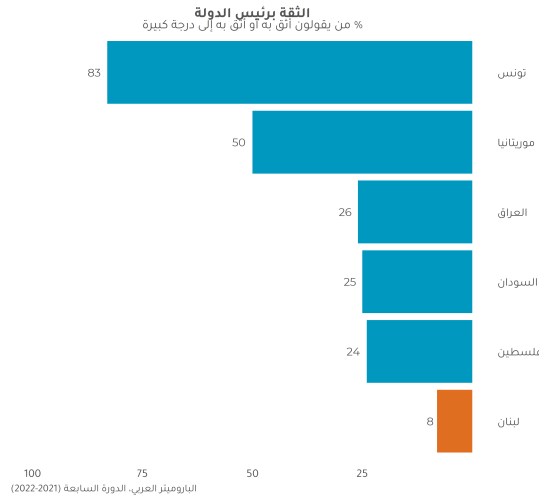
نظراً لتدني مستوى الرضا بدرجة كبيرة عن النظم والخدمات المفترض أن تقدمها الحكومة، فليس من المدهش أن المواطن اللبناني هو أيضاً صاحب أدنى مستوى رضا عن الأداء الإجمالي للحكومة، من بين مواطني مختلف دول المنطقة.



بالمثل، فإن المواطنين في لبنان لديهم أقل مستوى ثقة في أغلب المؤسسات السياسية مقارنة بأية دولة أخرى شملها استطلاع الباروميتر العربي. إذ يقول 8 بالمئة فقط من المواطنين إنهم يثقون بدرجة كبيرة جداً أو درجة كبيرة في الحكومة. بالمقارنة، فإن الدولة التي بها أدنى مستوى ثقة بالحكومة بعد لبنان هي العراق، حيث يقبل على هذا الرأي 26 بالمئة من المواطنين. الاختلاف الهائل بين مستويات الثقة في لبنان والدولة التي تليها في تدني مستوى الثقة بالمؤسسات الحكومية يسلط الضوء على مدى إحباط المواطنين اللبنانيين في حكومتهم.

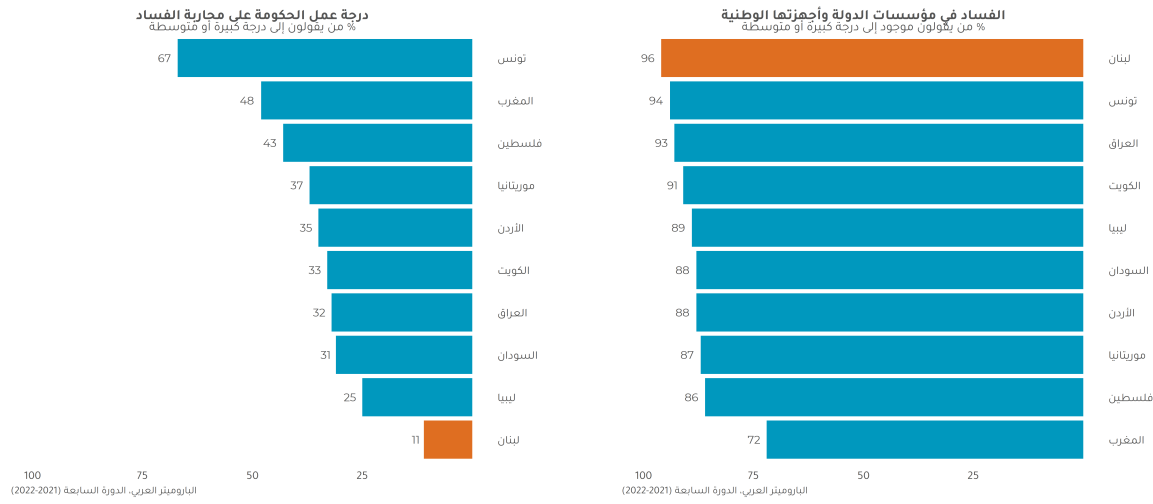


ولقد تكرر نفس هذا النمط عندما سأل الباروميتر العربي عن الثقة بالرئيس ورئيس الوزراء تحديداً؛ إذ يفيد شخص واحد من كل 10 أشخاص بأن لديه ثقة كبيرة جداً أو ثقة كبيرة في أي من هذين القائدين. والفارق في مستوى الثقة هنا بين لبنان والدولة التالية بالمنطقة من حيث تدني معدل الثقة يتجاوز العشر نقاط مئوية. وليست الثقة الشعبية بالمنظومة العدلية القانونية أو البرلمان أفضل بكثير.

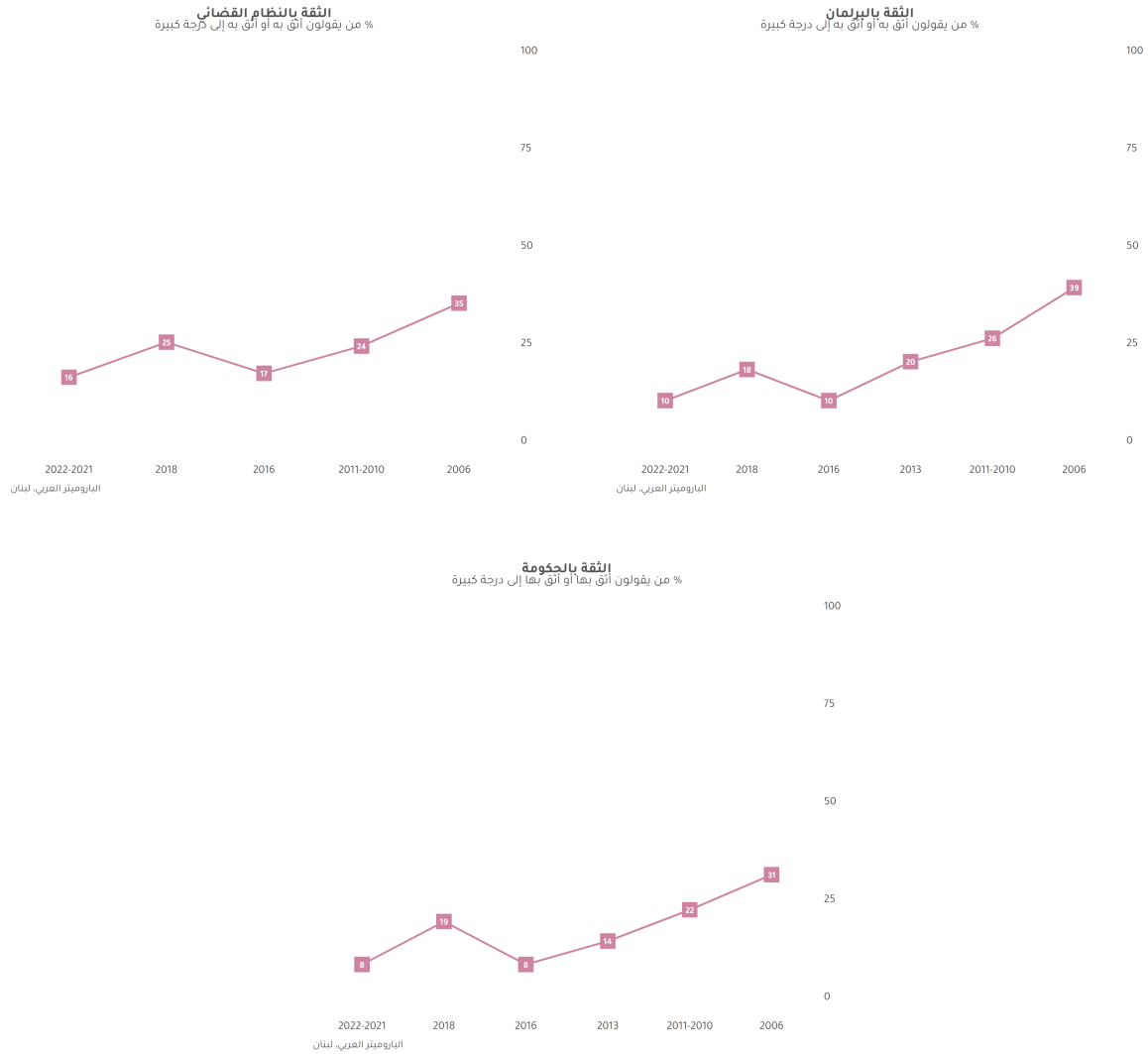


افتقار المواطنين إلى الثقة بحكومتهم يرجع بلا شك إلى تصورات المواطنين عن انتشار الفساد. فجميع المواطنين اللبنانيين تقريباً (96 بالمئة) يؤمنون بأن الفساد منتشر بالحكومة لدرجة كبيرة أو متوسطة، وهناك قلة ضئيلة (11 بالمئة) ترى أن الحكومة تحاول مكافحة الفساد. هنا أيضاً نجد هذه الآراء هي الأقوى مدى من بين دول المنطقة. إذ تصاعدت تصورات المواطنين عن الفساد في السنوات الأخيرة مع تراجع معدلات التصورات بأن الحكومة تكافح الفساد. هذا بلا شك متصل بالأزمة المالية وآثارها. وصفت الإيكونوميست النظام المالي للبنك المركزي اللبناني بأنه "مخطط بونزي" احتيالي في عام 2020. ولقد كشفت "أوراق بندورا"² عن امتلاك عدد من عناصر الحكومة اللبنانية والنظام المصرفي اللبناني لشركات صورية بالخارج، بما يشمل رئيس الوزراء الحالي نجيب ميقاتي (الذي تولى المنصب مرتين من قبل) ومحافظ البنك المركزي منذ فترة طويلة رياض سلامة.

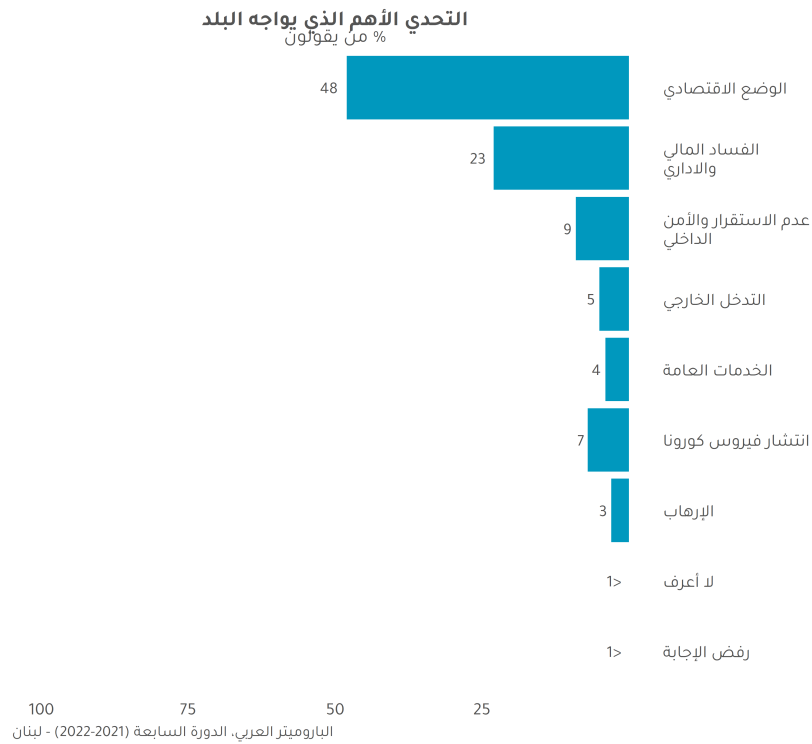
² أوراق بندورا تشير إلى فحابة 12 مليون وثيقة مالية من 14 شركة خدمات أجنبية.



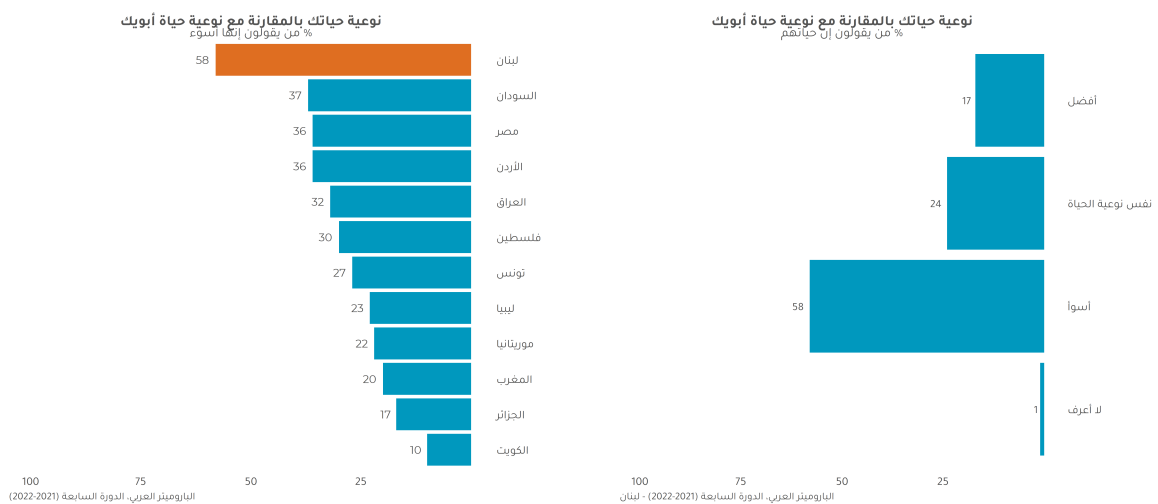
هذه المستويات من الثقة والرضا عن المؤسسات السياسية ليست فقط الأدنى في المنطقة، بل أيضاً الأدنى تاريخياً في لبنان. بعد بلوغ معدلات الثقة بالحكومة أدنى مستوى لها في 2016، طرأت زيادة في معدلات الثقة في 2018، لكن تراجعت الثقة مرة أخرى لنفس المستوى الأدنى تاريخياً في 2022.



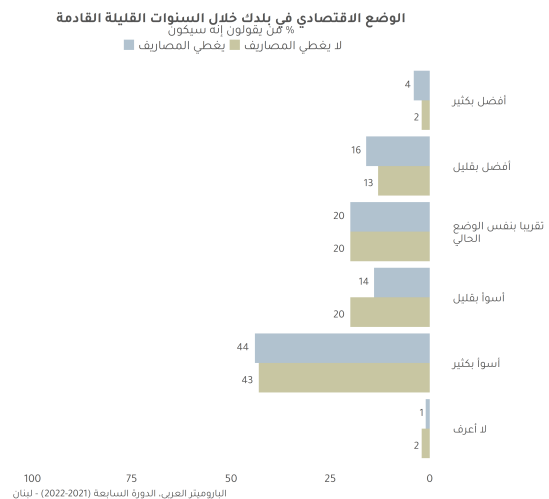
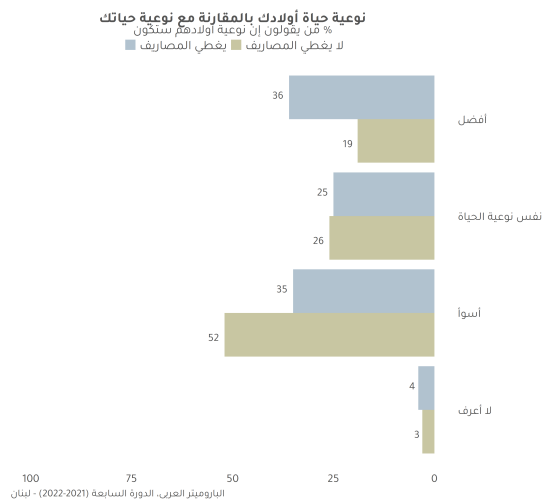
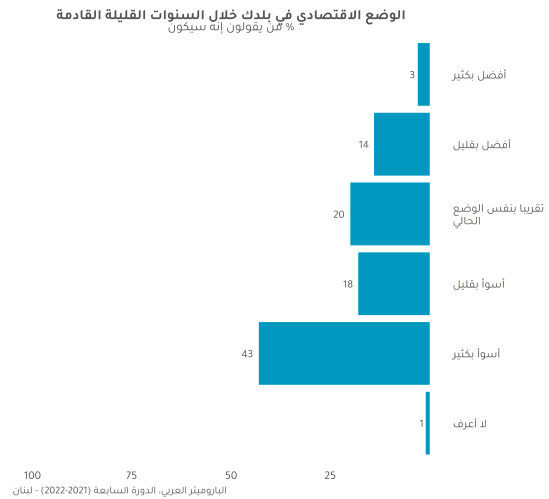
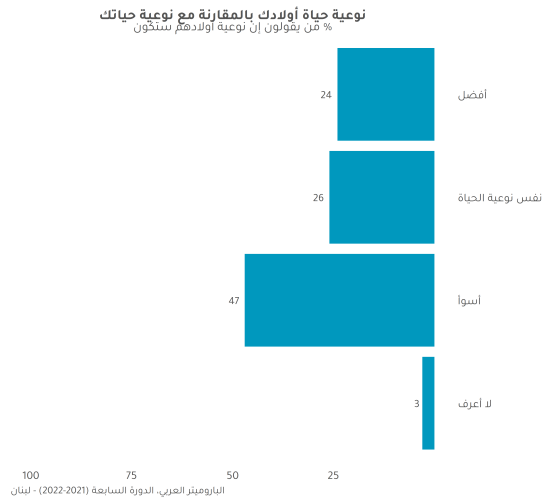
لا شك أن الوضع الاقتصادي الصعب في لبنان هو السبب وراء عدم ثقة المواطنين بالحكومة وعدم رضاهم عن أدائها. إجمالاً، يقفز 48 بالمئة من السكان إن الاقتصاد هو أكبر مشكلة تواجه البلاد. يمر لبنان برابع سنة من أسوأ أزمة مالية تواجهه منذ الأيام الأولى للحرب الأهلية. ولقد وصف البنك الدولي الوضع بأنه أسوأ الأزمات المالية عبر 150 عاماً.



نظراً للظروف الحالية، يقول أغلب المواطنين إن جودة حياتهم أسوأ من حياة آبائهم. بالمقارنة، فإن المواطنين أكثر إقبلاً مقارنة بمواطني أية دولة أخرى شملها الاستطلاع على القول بأن حياتهم أسوأ من حياة آبائهم بفارق 21 نقطة مئوية.



لقد زاد طول مدة الأزمة المالية من التشاؤم إزاء مستقبل لبنان؛ إذ يذكر 17 بالمئة فقط من المواطنين أن الوضع الاقتصادي سيصبح أفضل إلى حد ما على مدار فترة العامين إلى 3 أعوام المقبلة. بالمقابل، فإن 61 بالمئة يرون بأن الوضع سيصبح أسوأ إلى حد ما أو أسوأ بكثير. وفيما يخص المدى الأبعد، يرى 47 بالمئة من المواطنين إن جودة حياة أطفالهم ستكون أسوأ من جودة حياتهم. يُلاحظ أنه بينما لا تؤثر مستويات الدخل على تنبؤات المواطنين الاقتصادية بالنسبة للعامين إلى 3 أعوام المقبلة، فهي تؤثر على تصورات المواطنين عن جودة حياة الأبناء في المستقبل الأبعد. من لا يمكنهم تغطية نفقاتهم الشهرية هم الأكثر إقبالاً بكثير على القول بأن حياة أبنائهم في المستقبل ستكون أسوأ من حياتهم، بينما من يمكنهم تغطية نفقاتهم الشهرية منقسمون حول ما إذا كانت حياة أبنائهم ستكون أفضل أم لا.



يمكن رؤية القلق إزاء الوضع الاقتصادي في ردود على أسئلة لا تتعلق صراحة بالاقتصاد، ما يسلط الضوء على قوة وشدة الضغوط الاقتصادية. تم ذكر التضخم كأبرز المشكلات التي تسببت فيها جائحة كوفيد. ولبنان هو البلد الوحيد حيث ذكر أغلب المواطنين ارتفاع التكاليف بصفتها أكبر نقطة ضعف في منظومة الرعاية الصحية. في الوقت نفسه، فلبنان

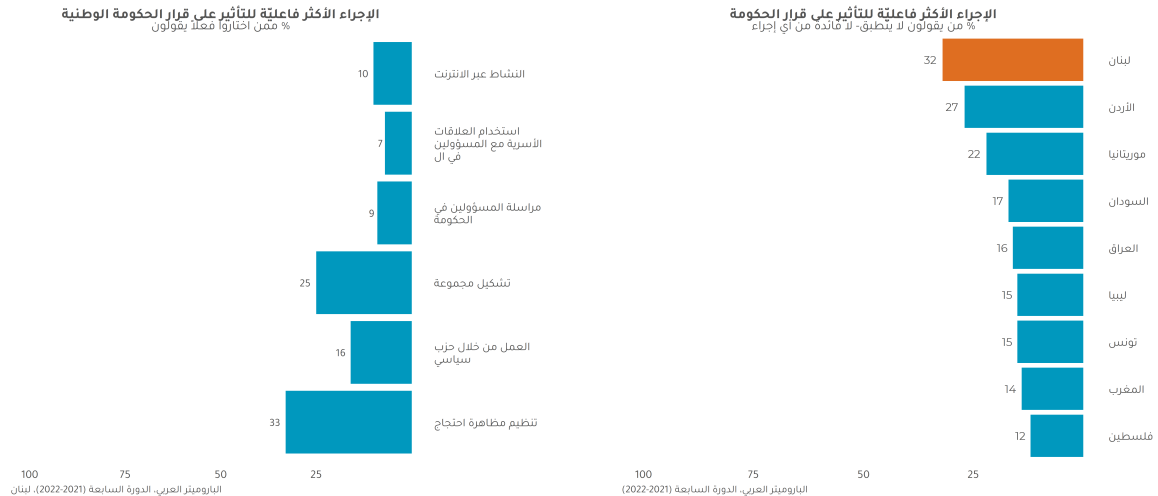
بلد من بلدين فقط يقول فيهما المواطنون إن تدني الأجور هو أكبر عائق لدخول قوة العمل بالنسبة للرجال والنساء على السواء. كما أن لبنان وفلسطين فقط هما البلدان اللذان تقول فيهما النساء إن تدني الأجور هو أكبر عائق يعترض دخول النساء قوة العمل، فالنساء في كل الدول الأخرى يذكرن غياب رعاية الأطفال كأبرز عائق. ومن بين من يفكرون في الهجرة، كانت الأسباب الاقتصادية هي الأكثر ذكراً كدافع للخروج من لبنان.

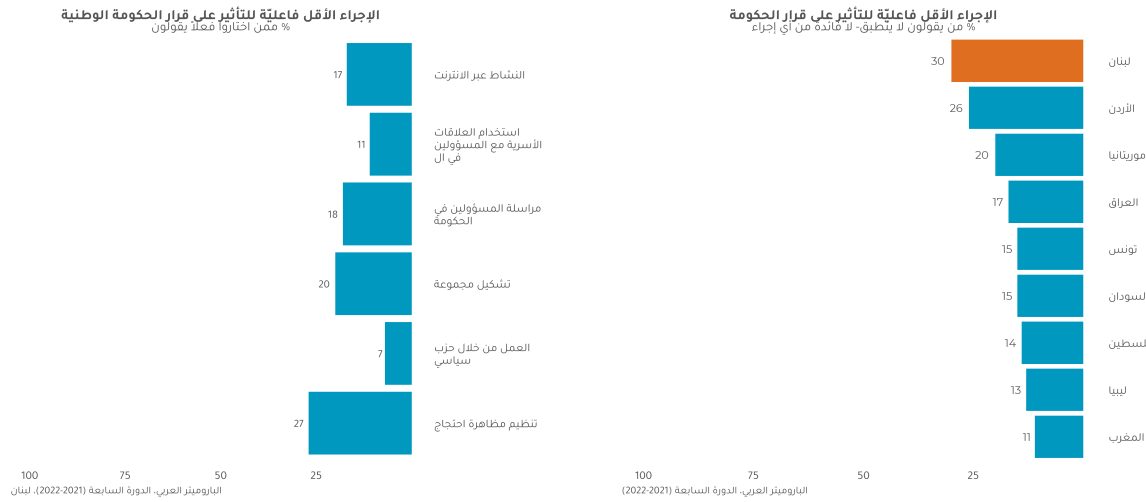
وفي لبنان أيضاً أعلى مستوى من التوافق بين المواطنين على المجال المفضل للمساعدات الأجنبية: التنمية الاقتصادية. بينما من الشائع بالنسبة لمواطني المنطقة أن يقولوا بضرورة استثمار المساعدات الأجنبية في التنمية الاقتصادية، فإن النسب التي تؤيد هذه الفكرة في تلك الدول ليست عالية كما في لبنان. يشير هذا إلى أن مواطني الدول الأخرى أمامهم خيارات أعرض فيما يخص إنفاق المساعدات. في لبنان، يُرجّح أكثر أن يتفق المواطنون بقدر أكبر بكثير على إعلاء أولوية التنمية الاقتصادية كمسار لإنفاق المساعدات.

الناشطة والديمقراطية

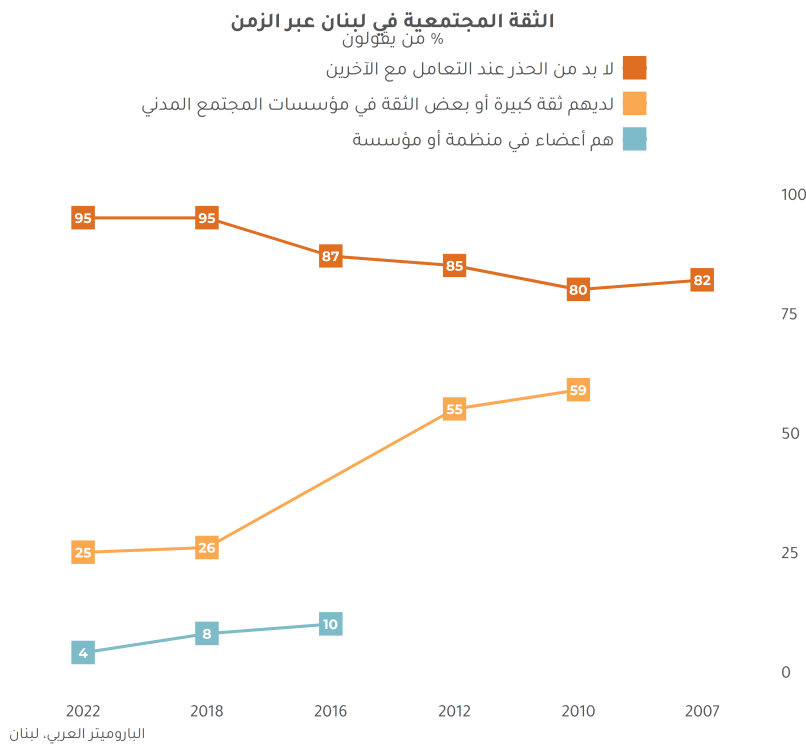
إن غياب الثقة في المؤسسات والوضع الاقتصادي الصعب قد أديا بطبيعة الحال إلى التساؤل حول كيف سيتعامل المواطن اللبناني مع وضعه القائم. تؤيد الأغلبية الكاسحة فكرة أن الوضع القائم غير قابل للاستمرار، إذن كيف يمكن إصلاحه؟ كيف يمكن للمواطن أن يوصل صوته؟

الإحباط ظاهر؛ إذ يقول الثلث إنه لا توجد طريقة فعالة للتأثير على القرار الحكومي، وهي أعلى نسبة من المواطنين في المنطقة تبني هذا الرأي. ومن بين من يعتقدون أن تحركات المواطنين قادرة على التأثير على الحكومة، يقل 33 بالمئة إن هذا سيتحقق بالتظاهر والمسيرات، ويقول 25 بالمئة إنه سيتحقق بتنظيم حركات وجماعات. لكن بين من يرون أن الحراك هو الطريقة الأقل فعالية للتأثير على الحكومة، كان أول ردين (أعلاههما نسبة) مماثلين: 27 بالمئة يقولون إن السبيل هو التظاهر و20 بالمئة يقولون تكوين جماعة ضغط، ما يوحي بأن الكثير من المواطنين جربوا هذه الطرق ولم يشعروا أن أصواتهم أصبحت مسموعة رغم ذلك.





ربما كان منبع الاختلاف حول ما إذا كان التظاهر أم تكوين الجمعيات هو الفعل المؤثر على الحكومة هو انعدام الثقة المجتمعية. فنسبة المواطنين الذين يقولون إن على المرء الحذر أثناء التعامل مع الآخرين ظلت على أعلى مستوى على الإطلاق، بينما تراجع الثقة في منظمات المجتمع المدني لأدنى مستوى لها على الإطلاق. ولم تكن عضوية الأفراد في المنظمات والجمعيات عالية بصورة واضحة في لبنان قط، لكنها تراجعت بثبات مع كل دورة جديدة من استطلاعات الباروميتر العربي اشتملت على السؤال عن هذا الأمر.

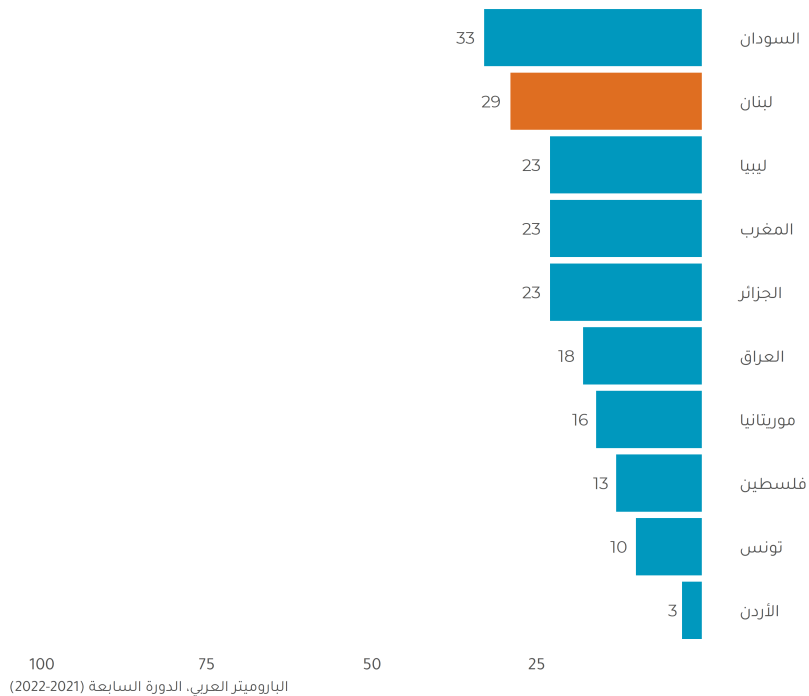


إنّ التظاهر وتكوين الجمعيات من الأنشطة الاجتماعية بالأساس. كلما شارك أشخاص أكثر، زادت قوة الإشارة المرسلة للسلطة بأن المواطنين مهتمون بالقضية محل المشاركة. قد يبدو التنظيم خياراً خطراً مع تدني مستويات الثقة بالغير وبالمنظمات إلى معدلات غير مسبقة كما هو الوضع حالياً. يشعر نصف اللبنانيين فقط بأن حقهم في المشاركة في المسيرات السلمية مضمون بدرجة متوسطة أو كبيرة. ومع تدني مستوى الثقة بالآخرين، وكذلك الثقة بالمنظمات المجتمع المدني وانقسام الآراء حول ما إذا كان الحق في التظاهر مكفول، فلا عجب إذن أن ينقسم المواطنون حول تقديرهم لفعالية التظاهر.

ورغم هذا التشكك، فإن نحو 3 من كل 10 أشخاص (29 بالمئة) يفيدون بحضورهم مظاهرة بصورة شخصية مرة واحدة على الأقل على مدار السنة الماضية. هذه المشاركة تعد من أعلى نسب المشاركة عبر المنطقة، لدرجة أن 34 بالمئة من المواطنين الذين يذكرون إن التظاهر أقل الوسائل فعالية في التأثير على الحكومة، شاركوا في مظاهرة واحدة على الأقل.

المشاركة بالتواجد شخصياً في احتجاج خلال العام الماضي

% من يقولون "مرة واحدة على الأقل"



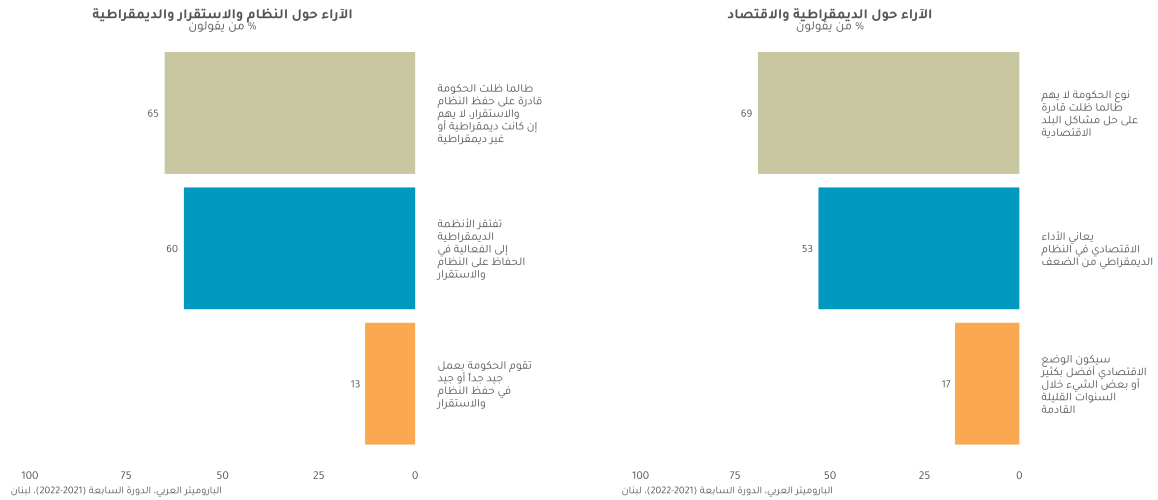
الباروميتر العربي، الدورة السابعة (2021-2022)

وعلى النقيض من الاختلاف حول التنظيم وتكوين الجمعيات على الأرض، فإن الآراء والتصورات حول الناشطة عبر الإنترنت أكثر وضوحاً. من بين من اختاروا فعلاً من الأفعال يعد غير فعال في التأثير على الحكومة، كانت "الناشطة عبر الإنترنت" من بين أول الاختيارات. وكانت كذلك من الاختيارات الأقل شعبية في سؤال "الفعل الأكثر فعالية". إجمالاً، يرى قلة من الناس أن الناشطة عبر الإنترنت يمكن أن تكون فعالة في التأثير على الحكومة، ويرى الكثيرون أن الناشطة عبر الإنترنت هي الأقل فعالية للتأثير على الحكومة. على النقيض من التظاهر أو تكوين الجمعيات والمنظمات، فإن المواطنين يتفوقون بدرجة كبيرة على أن هذه الناشطة ليست فعالة في الضغط على الحكومة. يقول الجميع تقريباً (96 بالمئة) إنهم لا يشاركون في النشاط عبر الإنترنت، ما قد يعكس الآراء حول فعالية هذه الناشطة.

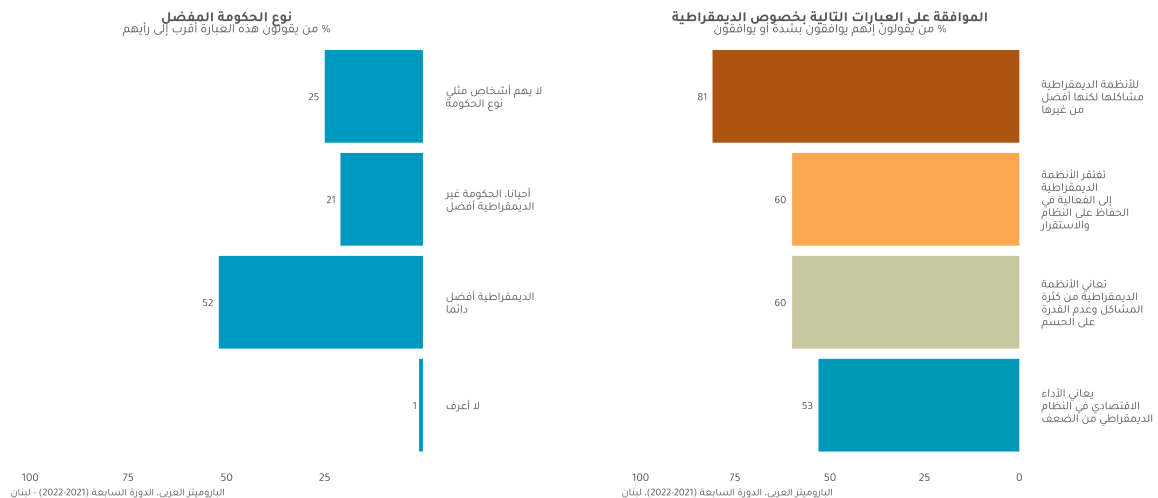
ونرى الإحباط مرة أخرى في السؤال عن أنواع الحكومات والآراء إزاء الديمقراطية. مع الإقرار بأن الوضع الاقتصادي يشغل بال المواطن اللبناني، يمكننا النظر تالياً إلى كيف يرى الناس العلاقة بين الديمقراطية والاقتصاد.

بينما يقول 52 بالمئة إن الديمقراطية أفضل دائماً، فإن نسبة من يقولون إن نوع الحكومة لا يهم من هم مثلهم، بلغ أعلى معدل له. يصاحب هذا نسبة 69 بالمئة من المواطنين يؤيدون أو يؤيدون بشدة أنه لا يهم نوع الحكومة طالما هي قادرة على حل المشكلات الاقتصادية التي تواجه البلد.

كما يوافق 65 بالمئة من المواطنين أو يوافقون بشدة على أن الحكم الديمقراطي أو غير الديمقراطي لا يهم طالما الحكومة قادرة على حفظ النظام والاستقرار. ويؤيد أغلب الناس أو يؤيدون بشدة مقولات: "في ظل الديمقراطية، يكون الأداء الاقتصادي ضعيفاً"، و"الديمقراطية غير حاسمة وملئية بالمشكلات" و"النظم الديمقراطية غير فعالة في حفظ النظام والاستقرار". ورغم الرؤية السلبية في المجمل للديمقراطية، فإن 81 بالمئة من اللبنانيين ما زالوا يؤيدون فكرة أن الديمقراطية هي أفضل نظام للحكم. هذا المستوى المرتفع من الالتزام بالديمقراطية ظل قائماً عبر مختلف استطلاعات الباروميتر العربي للبنان على امتداد 15 عاماً، ولا يزال من أعلى النسب عبر الدول المشمولة بالاستطلاع بالمنطقة.

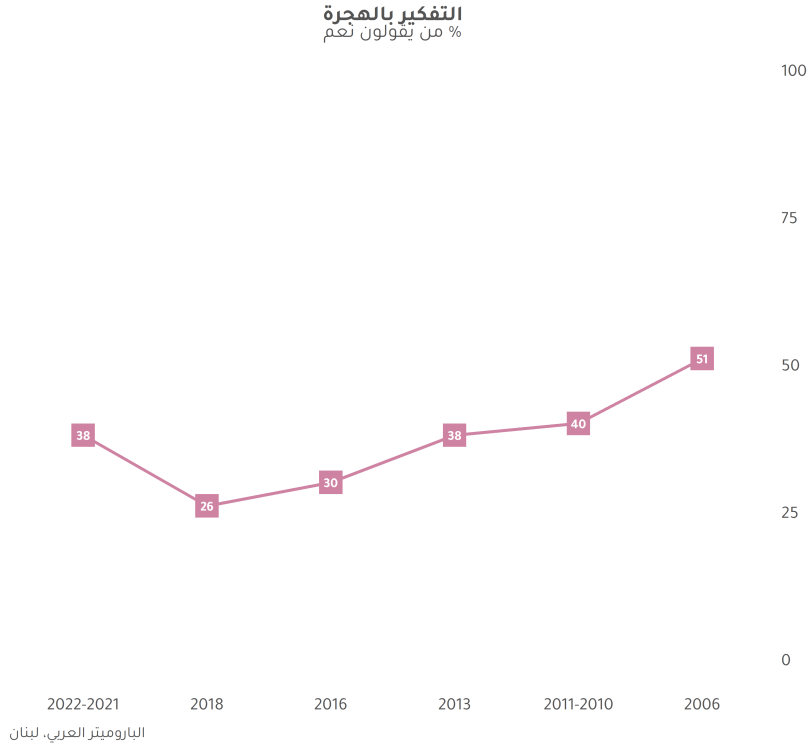


في لبنان أيضاً أعلى نسبة من المواطنين يقولون بأن الإصلاح السياسي يجب أن يحدث على مرة واحدة، بنسبة 60 بالمئة. نظراً لتصورات المواطنين بنسب كبيرة بارتفاع مستوى الفساد وبقلة ما يُبذل من جهود لمكافحته، فإن انتشار التصورات بضرورة الإصلاح الفوري ليست بالأمر المدهش. ما قد يكون أكثر إثارة للدهشة هو أن من يرغبون في حدوث الإصلاح السياسي على دفعة واحدة هم أيضاً الأكثر إقبالاً على مقولة أن الديمقراطية أفضل دائماً، والأقل إقبالاً على تبني فكرة أن نوع الحكومة لا يهم. إذن من يؤيدون الإصلاح هم الأقل اتفاقاً مع المقولات السلبية حول الديمقراطية. المواطن لا يريد الإصلاح فقط، إنما يريد الإصلاح "الديمقراطي".

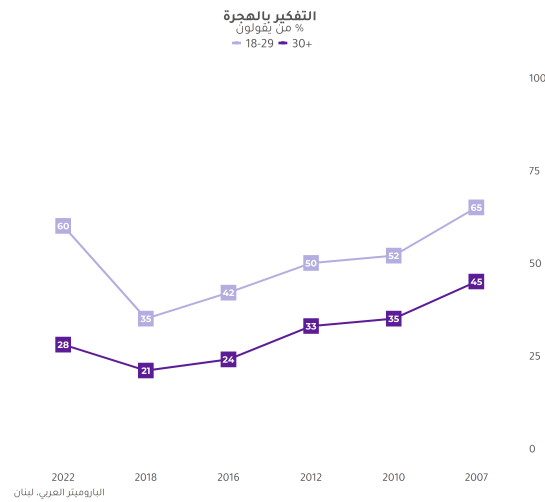
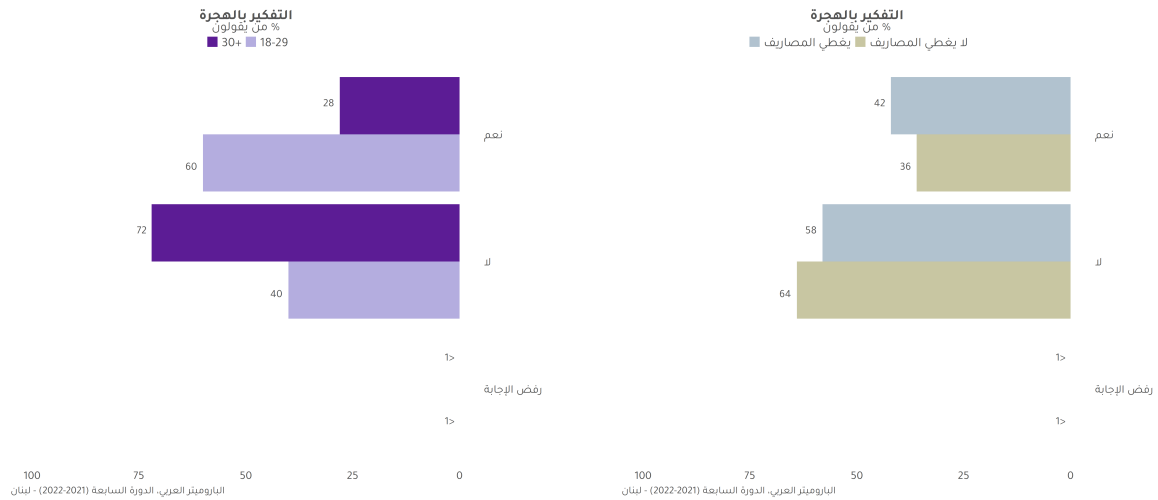


الهجرة

بعد سنوات من تراجع نسب الرغبة في الهجرة، طرأت زيادة مفاجئة في نسبة المواطنين الذين يفكرون فيها. في استطلاع الباروميتر العربي الحالي، يقول 38 بالمئة من اللبنانيين إنهم يفكرون في الهجرة، وهي أعلى نسبة من المواطنين على مدار عقد.

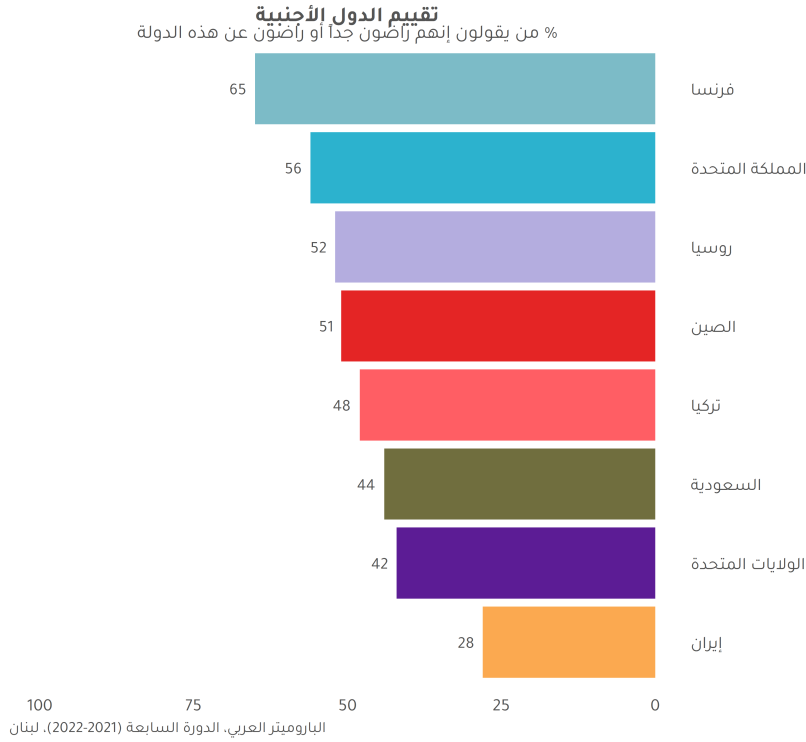


رغم المصاعب الاقتصادية في لبنان، فإن مستوى دخل المواطن لا يرتبط بالضرورة برغبته في الهجرة. السن عامل أقوى في هذا القرار. بينما أغلب المواطنين لا يفكرون في الهجرة بغض النظر عن التقسيمات الديمغرافية المختلفة، فإن المواطنين في شريحة 18-29 عاماً العمرية هم الاستثناء. مقارنة بالمواطنين الأكبر سناً، فإن الشباب يقبلون بواقع 32 نقطة مئوية أكثر على القول بالتفكير في الهجرة. إجمالاً، فإن 60 بالمئة من المواطنين بين 18 و29 عاماً يفكرون في الهجرة. السن إذن هو المعيار الأساسي وراء زيادة الإقبال على الهجرة.



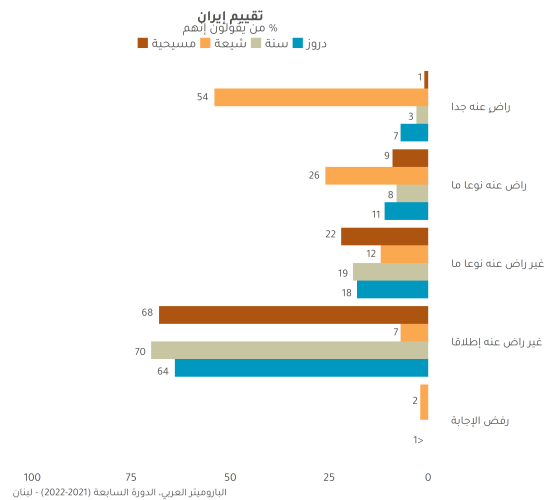
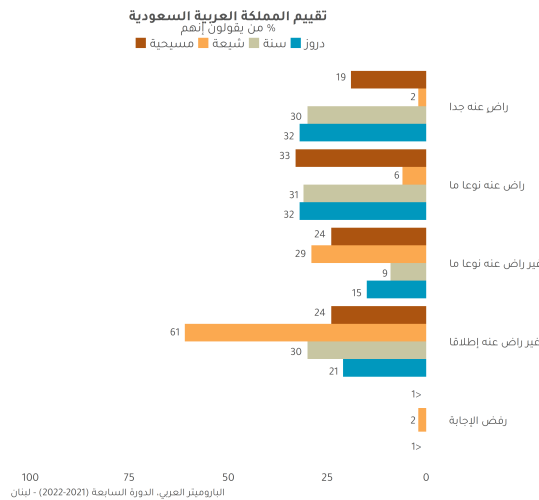
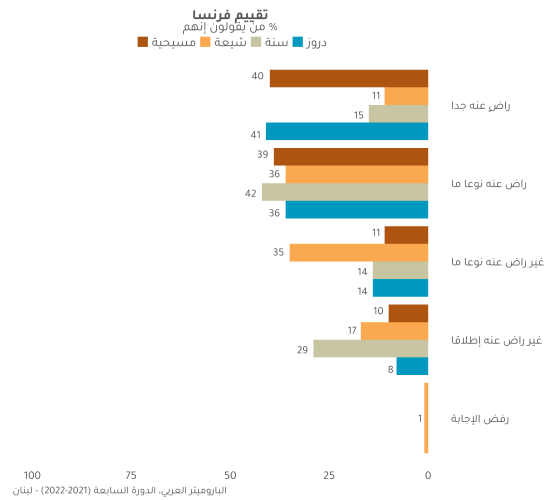
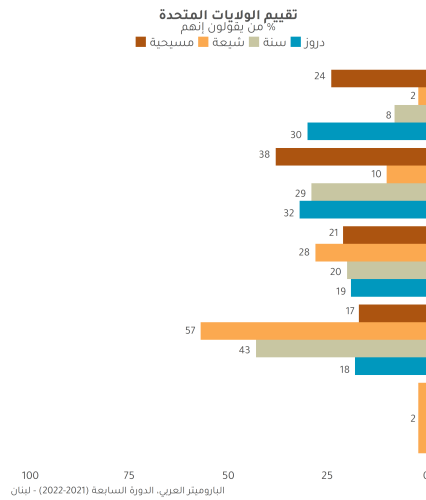
العلاقات الدولية

تحتل فرنسا - القوة المستعمرة للبنان في الماضي - قائمة القوى الأجنبية المفضلة. إجمالاً، يقول 65 بالمئة من المواطنين في لبنان بأنهم يحملون آراء إيجابية أو إيجابية للغاية نحو فرنسا. لكن ليست آراء المواطنين متقاربة كما قد يظهر من هذا التصنيف. فبينما تحبذ فرنسا بشدة أغلبية من المسيحيين والدروز (79 بالمئة و78 بالمئة على التوالي) فإن السنة والشيعية منقسمون في آرائهم حولها (57 بالمئة و47 بالمئة على التوالي).



تلعب طائفة المواطن دوراً مهماً في آرائه حول القوى الأجنبية، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية وإيران. مثل فرنسا، فإن المسيحيين والدروز يميلون لتفضيل الولايات المتحدة الأمريكية (62 بالمئة من المسيحيين و63 بالمئة من الدروز). على النقيض، فالشيعة والسنة يحملون آراء سلبية للغاية تجاهها. 36 بالمئة فقط من السنة و13 بالمئة لا أكثر من الشيعة يحملون آراء إيجابية نحو الولايات المتحدة الأمريكية.

وبالنسبة إلى إيران والسعودية، جاءت آراء المسلمين في لبنان حسب المتوقع. فالشيعة هم الطائفة الوحيدة التي يحمل أغلب أفرادها (79 بالمئة) آراء إيجابية إلى حد ما أو للغاية نحو إيران. وعلى النقيض، فإن 70 بالمئة من السنة لا يجذبون إيران. النمط منعكس لكن بدرجة أقل من الحدة، فيما يخص السعودية. في المجمل، يحمل 61 بالمئة من السنة آراء إيجابية إلى حد ما أو بقوة نحو السعودية، وتبلغ نسبة الشيعة الذين لا يجذبون السعودية 61 بالمئة.





حول الباروميتر العربي

الباروميتر العربي هو شبكة بحثية مستقلة وغير حزبيّة، تقدم نظرة ثاقبة عن الاتجاهات والقيم الاجتماعيّة والسياسية والإقتصادية للمواطنين العاديين في العالم العربي.

لقد دأبنا على عمل استطلاعات رأي عام مدققة وممثلة لمستوى الدولة، بناء على نهج العينات الإحصائية، للسكان البالغين، على امتداد العالم العربي، في 15 دولة، منذ عام 2006 .

نحن أقدم وأكبر مستودع للبيانات المتاحة في متناول العامة حول آراء الرجال والنساء في المنطقة. تمنح نتائج استطلاعاتنا فسحة للمواطنين العرب للتعبير عن احتياجاتهم وإهتماماتهم.



ARABBAROMETER.ORG



ARABBAROMETER



@ARABBAROMETER